



تقرير رقم ١

التظاهرات في العراق



تقرير لجنة حقوق الانسان النيابية عن التظاهرات في العراق
للفترة من ١ - ٦ / ١٠ / ٢٠١٩
والفترة من ٢٥ / ١٠ / ولغاية ١٠ / ١١ / ٢٠١٩



الفهرست

- * مقدمة ص ٢
* اجراءات لجنة حقوق الانسان ص ٣
* الاستنتاجات ص ٤
* التوصيات ص ٥ - ص ٦



المقدمة:

يعتبر الحق في حرية التعبير عن الرأي حق أساسي يشكل إحدى الدعائم الجوهرية للمجتمع الديمقراطي وان الديمقراطية كمثال أعلى تهدف في جوهرها الى حفظ وتعزيز كرامة الانسان وحقوقه الاساسية وتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع. ان التظاهرات السلمية في العراق إحدى وسائل التعبير عن الرأي والتي تعد ضرورية للعملية الديمقراطية السلمية في العراق وان اتاحة الحرية للعراقيين في التعبير عن رأيهم من خلال التجمعات السلمية تضمن مشاركة حيوية وناشطة لكل الافراد في صنع القرارات وتنفيذها وتجعل قمة الهرم التشريعي والتنفيذي مطمئنا وواثقا فيما يتخذه من قرارات او مايقوم به من تنفيذ وهي تشكل قوة دعم واسترشاد يصب في مصلحة نجاح السلطات في اداء مهامها.

- واستنادا للمادة ٣٨ من الدستور العراقي الذي كفل الحق في حرية التعبير عن الرأي والاجتماعات العامة والتظاهرات السلمية والاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية والميثاق العربي لحقوق الانسان والذي يعتبر العراق طرفا فيها وانطلاقا من المهام الرئيسية للجنة حقوق الانسان النيابية وفق المادة ٩٩ من النظام الداخلي بمتابعة ورصد المخالفات والانتهاكات لحقوق الانسان التي تقوم بها السلطات لغرض معالجتها رقابيا وتشريعيا.

فقد تابعت اللجنة التظاهرات السلمية منذ بداها في ٢٠١٩/١٠/١ ورأت ان الممارسة التي يقوم بها المتظاهرين السلميين في التعبير عن آرائهم بكل حرية تدخل ضمن الاطار الدستوري والقانوني لممارسة هذا الحق فهي تنتقد السلطة لتقصيرها في توفير الحياة الكريمة للمواطن العراقي من خلال توفير فرص العمل والضمان الاجتماعي والصحي وتوفير الخدمات الاساسية للحياة واجراء تعديلات دستورية وقانون انتخابي جديد لذا فان دور الحكومة يبرز في حماية حقوق الانسان وتعزيزها كون ذلك مهمة وطنية وعليها ان تتحمل المسؤولية الكاملة في الحفاظ على حياة المتظاهرين السلميين في ممارسة حقهم في التعبير عن رأيهم بشكل سلمي والاستجابة لطلباتهم المشروعة.

لئىجومةئى نوىئىئىران



اجراءات لجنة حقوق الانسان:

- قامت اللجنة بعدد من الاجراءات تمثلت بالاتي:
- ١- تكليف السادة اعضاء لجنة حقوق الإنسان كلا حسب محافظته لغرض التواصل مع المتظاهرين وأستلام طلباتهم ورفعها الى الجهات المعنية.
 - ٢- اللقاء بعدد من المتظاهرين بشكل مباشر والاستماع الى مطالبهم المشروعة.
 - ٣- مخاطبة الحكومة بشكل عاجل لغرض اطلاق سراح المعتقلين من المتظاهرين السلميين.
 - ٤- عقد مؤتمرات صحفية لغرض حث القوات الأمنية على ضرورة الالتزام بقواعد الاشتباك وعدم استخدام العنف ضد المتظاهرين.
 - ٥- عقد سلسلة لقاءات مع البعثات الاممية في العراق لغرض اطلاعهم على مطالب المتظاهرين التي ادت الى خروجهم للمتظاهرات السلمية واطلاع الرأي العام على حقيقة الوضع في العراق بعيدا عن التجاذبات السياسية أو التدخلات الخارجية.
 - ٦- مخاطبة الاجهزة الامنية ومنها وزارة الداخلية وجهاز الامن الوطني وجهاز المخابرات ووزارة الدفاع والعمليات المشتركة لغرض تزويد اللجنة بالتقارير الخاصة بالمتظاهرات السلمية وتحليلها ومطابقتها مع الواقع.
 - ٧- تشكيل لجنة مشتركة مع لجنة الامن والدفاع لغرض الوقوف على مجريات المظاهرات واعداد تقرير مشترك بذلك.
 - ٨- تبنت لجنة حقوق الانسان مبادرة لغرض متابعة تنفيذ مطالب المتظاهرين مع الجهات الحكومية.
 - ٩- عقد لقاء مع قائد عمليات بغداد للاطلاع بشكل مباشر على الاجراءات المتبعة في حماية المتظاهرين وكيفية التعامل معهم وبما يضمن تطبيق معايير حقوق الانسان.
 - ١٠- دعوة المتظاهرين الى اتباع الاطر القانونية والدستورية للمطالبة بحقوقهم المشروعة وعدم الاعتداء على القوات الامنية والمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة.
 - ١١- التواصل المستمر مع المفوضية العليا لحقوق الانسان وعقد لقاءات مشتركة لمناقشة الاجراءات اللازمة لضمان حرية وأمن المتظاهرين السلميين ووضع السبل الكفيلة لذلك.
 - ١٢- لقاء ممثلين عن اللجنة بعدد من المتظاهرين في ساحة التحرير والاستماع الى مطالبهم المشروعة.



الاستنتاجات:

- ١- ان السياق العام للتظاهرات جاء منسجما مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان حيث امتازت بطابعها السلمي والوطني.
- ٢- لوحظ بأن العلم العراقي هو الراية الوحيدة التي يحملها جميع المتظاهرين ولم يظهر فيها أي شعار اخر أو رمز لجهة معينة.
- ٣- من الشعارات الاساسية للمتظاهرين " نازل اخذ حقي " و " اريد وطن".
- ٤- اغلب المتظاهرين كانوا من فئة الشباب وتتراوح اعمارهم ما بين (١٥ - ٣٠) سنة .
- ٥- عدم وجود قيادة موحدة للمتظاهرين السلميين والجميع يصرون على انهم متضامنين ومتحدين ومطالبهم موحدة.
- ٦- هدف التظاهرات الرئيسي كان الاصلاح الشامل وليس الترقيعي وانهم سأموا الوعود ويطالبون بحلول عاجلة.
- ٧- مشاركة العوائل العراقية في التظاهرات للتعبير عن تأييدهم للتظاهرات السلمية ومطالب المتظاهرين المشروعة .
- ٨- سقوط شهداء وجرحى من المتظاهرين السلميين والقوات الامنية.
- ٩- لوحظ حصول حالات عنف تمثلت في وجود عمليات قنص واستخدام الرصاص الحي تجاه المتظاهرين السلميين والقوات الامنية واطلاق القنابل المسيلة للدموع بشكل مباشر من قبل القوات الامنية تجاه المتظاهرين السلميين تسبب في اختناق العديد منهم كما لوحظ قيام بعض الخارجين عن القانون بالاعتداء على المتظاهرين السلميين والقوات الامنية و حرق الممتلكات العامة والخاصة .
- ١٠- عدم تعاون الوزارات ذات العلاقة والاجهزة الامنية بشكل فعال مع لجنة حقوق الانسان على الرغم من المناشدات والمخاطبات الرسمية.



ولكل ما قامت به اللجنة وما تابعتة توصي بما يأتي:

- ١- على مجلس النواب الاسراع في التصويت على قانون حرية التعبير عن الرأي والاجتماع والتظاهر السلمي لضمان حق التظاهر وحماية المتظاهرين السلميين وعلى نحو يضمن تطبيق معايير حقوق الانسان الدولية.
- ٢- على القوات الامنية التحلي بضبط النفس وعدم اللجوء الى العنف واستخدام القوة المفرطة تجاه المتظاهرين السلميين وتطبيق قواعد الاشتباك وفقا للمعايير القانونية الدولية والوطنية والانسانية.
- ٣- التعويض الفوري ومنح كافة الحقوق للشهداء من المتظاهرين السلميين والقوات الامنية والاهتمام بالجرحى وتهيئة العلاج اللازم لهم.
- ٤- التأكيد على الحكومة والقوات الامنية بعدم اعتقال المتظاهرين السلميين بدون مذكرات قبض قضائية وضرورة الكشف عن مصير المختطفين.
- ٥- ضرورة قيام الحكومة العراقية بحصر السلاح بيد الدولة ومحاربة المجرمين الخارجة عن القانون لتوطيد دعائم الامن والاستقرار.
- ٦- مطالبة مجلس القضاء الاعلى بالتحقيق العاجل في ملفات الفساد والكشف عن الفاسدين ومحاكمتهم واستعادة الاموال المسروقة الى خزينة الدولة.
- ٧- على الوزارات المعنية والقوات الامنية بمختلف صنوفها التعامل الايجابي مع المفوضية العليا لحقوق الانسان وتزويدها بالاحصاءات والبيانات المتعلقة بالمظاهرات وتوفير الحماية اللازمة لاعضاء المفوضية وموظفيها ليتمكنوا من اداء واجبهم القانوني.
- ٨- تسهيل مهمة الصحفيين والاعلاميين في تغطية المظاهرات السلمية والتأكيد على حماية مقرات القنوات الفضائية لنقل وقائع المظاهرات بمهنية وحياد وضمان عودة خدمة الانترنت بشكل دائم.



٩- ان الوزارات المعنية ومكتب رئيس الوزراء لا تتعاون مع مجلس النواب العراقي في إعطاء البيانات الرقمية عن الشهداء والجرحى والانتهاكات وهذا يعتبر عائقا امام مجلس النواب العراقي في تأدية مهامه وواجباته.

١٠- على المتظاهرين الحفاظ على سلمية التظاهرات وكشف الخارجين عن القانون والتعاون التام مع الاجهزة الامنية لىبقى صوتهم مسموعا حتى تلبية مطالبهم المشروعة.

١١- على الحكومة وضع سقوف زمنية عاجلة وبرنامج استراتيجي لحزمة الاصلاحات التي اطلقتها استجابة لطلبات المتظاهرين السلميين المشروعة.

١٢- تشريع قانون جديد وعادل للانتخابات وتغيير قانون المفوضية المستقلة للانتخابات وهيكلتها وتعديل قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية النافذ.

١٣- الاسراع باجراء التعديلات الدستورية بالشكل الذي يستجيب لتطلعات جميع العراقيين بمختلف شرائحهم ومكوناتهم ويحافظ على كيان وهيبة الدولة العراقية.

ملاحظة: لعدم ورود الاحصاءات والبيانات والاسماء للشهداء والجرحى من الوزارات ذات العلاقة أرتائنا نشر الارقام الموجودة لدى اللجنة

لجنة حقوق الإنسان